

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تدهور الأعمال التجارية للمرة الأولى منذ أغسطس 2020

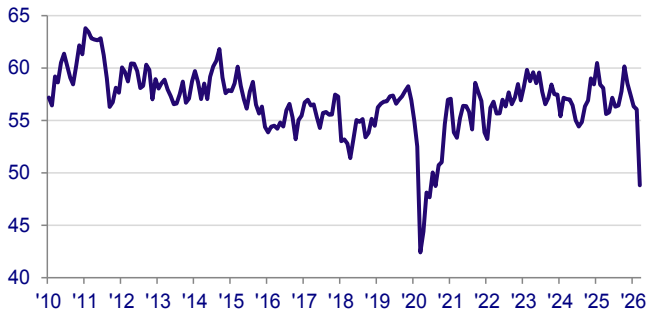
النتائج الأساسية

تراجع الأعمال الجديدة مع توقف قرارات الإنفاق لدى العملاء بسبب الحرب في الشرق الأوسط

أكبر انخفاض في طلبات التصدير الجديدة منذ ما يقرب من ست سنوات

زيادة مُدد تسليم الموردين لأول مرة منذ أغسطس 2021

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 5 إلى 23 مارس 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"انخفض مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية من 56.1 نقطة في شهر فبراير إلى 48.8 نقطة في شهر مارس، في انعكاس لتصحیح مؤقت أعقب فترة من النمو القوي. ورغم أن هذا التراجع يعد الأول دون مستوى التوسع خلال أكثر من خمس سنوات ونصف، فإنه يعكس في معظمه حالة من عدم اليقين قصيرة الأجل المرتبطة بتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

"كان السبب الرئيسي وراء انخفاض الطلب هو توقف الطلبات الجديدة، حيث تبنى العملاء موقفًا أكثر حذرًا. وشهدت طلبات التصدير تراجعًا ملحوظًا، حيث أفادت بعض الشركات بوجود تباطؤ مؤقت في النشاط عبر الحدود. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في الإنتاج، بعد مستويات مرتفعة سابقًا.

"على الصعيد التشغيلي، أضافت تحديات سلاسل الإمداد مزيدًا من الضغوط، في ظل إطالة أوقات التسليم وارتفاع تكاليف النقل. إلا أن هذا أدى إلى تراكم الطلبات غير المنجزة، مما يشير إلى أن الطلب الأساسي لا يزال موجودًا. وقد استجابت الشركات بحكمة من خلال تعديل نشاط الشراء، بينما ظلت مستويات المخزون في وضع جيد نسبيًا.

"والأهم من ذلك، أن العوامل الأساسية لا تزال داعمة. استمر توسع التوظيف، مما يشير إلى ثقة قطاع الأعمال في الطلب المستقبلي. ولا تزال التوقعات إيجابية لدى الشركات، مدعومة بمبادرات الإنفاق الحكومي المستمرة وبرامج التحول ضمن رؤية 2030. وبوجه عام، تشير البيانات إلى تباطؤ خلال شهر مارس، وليس تباطؤًا هيكليًا، مع بقاء آفاق النمو على المدى المتوسط قوية ومستقرة."

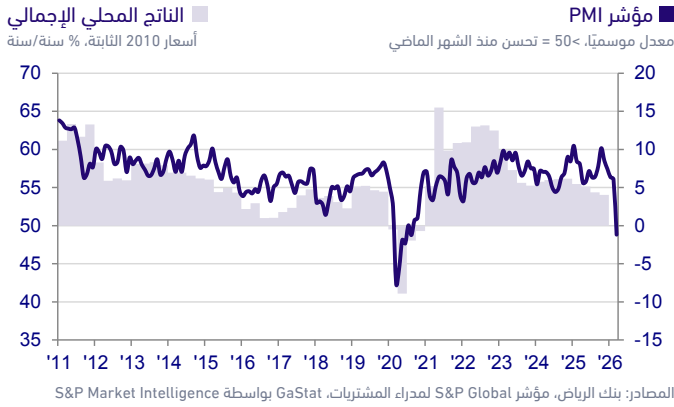
شهد اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تراجعًا في الأعمال التجارية الجديدة، حيث أدت الحرب الدائرة في الشرق الأوسط إلى تعطيل سلاسل التوريد وتأخير قرارات الإنفاق من قبل العملاء في شهر مارس. وبعد أن سجل نموًا قويًا في وقت سابق من هذا العام، أشار مؤشر مدراء المشتريات لبنك الرياض السعودي إلى تدهور ظروف الأعمال التجارية لأول مرة منذ أكثر من خمس سنوات ونصف.

وأشارت الردود الواردة من الشركات غير المنتجة للنفط إلى أن الانخفاض الحاد في طلبات التصدير الجديدة وضعف ثقة المستهلك المحلي قد أدى إلى تراجع المبيعات ودفع الشركات إلى تقليل إنتاجها. كما تأثرت سلاسل التوريد، حيث علقت الشركات على تأخيرات الشحن وارتفاع تكاليف النقل، مما ساهم في زيادة كبيرة في تراكم الأعمال. ومع ذلك، كان تأثير ذلك على ضغوط الأسعار على مستوى القطاع ضعيفًا، حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بأبطأ وتيرة في عام، وذلك بسبب ضعف الطلب.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 56.1 نقطة في شهر فبراير إلى 48.8 نقطة في شهر مارس، وانخفض إلى ما دون مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد، في إشارة إلى تراجع في ظروف الأعمال بشكل عام. ويُعد الانخفاض بمقدار 7.3 نقطة في المؤشر منذ الشهر السابق هو ثاني أكبر انخفاض منذ بدء الدراسة في عام 2009، بعد الانخفاض الذي شهده شهر مارس 2020.

تأثر النشاط التجاري والوظائف الجديدة بالحرب الدائرة في الشرق الأوسط، حيث انخفض كلا المؤشرين المعدلين موسميًا إلى ما دون المستوى المحايد لأول مرة منذ شهر أغسطس 2020. وأفادت الشركات المشاركة في الدراسة بتوقف المشاريع الجديدة وقرارات الإنفاق لدى العملاء في انتظار معرفة ما يُسفر عنه النزاع. هذا وقد تأثرت طلبات التصدير تحديًا بالاضطرابات الإقليمية في شهر مارس، حيث أشارت أحدث البيانات إلى أسرع انخفاض منذ ما يقرب من ست سنوات.



بالإضافة إلى ذلك، سلطت الشركات السعودية غير المنتجة للنظ الضوء على التأثير القوي على سلاسل التوريد، وقد شهدت مُد التسليم أكبر تدهور منذ شهر يونيو 2020، حيث أعاقَت تأخيرات الشحن وارتفاع تكاليف الوقود خطوط الإمداد. وعلى الرغم من انخفاض الطلبات، إلا أن القيود التشغيلية تسببت في زيادة الأعمال المتراكمة على مستوى القطاع غير المنتج للنظ بأسرع وتيرة منذ شهر يوليو 2018.

استجابت الشركات التي شملتها الدراسة لانخفاض حجم الطلبات عن طريق تقليص مشترياتها من مستلزمات الإنتاج. ومع ذلك، كان الانخفاض معتدلاً وجاء بعد انتعاش كبير خلال شهر فبراير. علاوة على ذلك، استمر إجمالي المخزون في الارتفاع، مما يشير إلى أن الجهود المبذولة لتقليص المخزون كانت محدودة.

استمر خلق فرص العمل خلال شهر مارس، لكن معدل التوسع تباطأ بشكل كبير منذ شهر فبراير، وأشارت بعض الشركات إلى زيادة عدد موظفيها لتعويض ضغوط العرض وتحقيق أهداف القوى العاملة المحلية.

أما فيما يتعلق بالأسعار، فقد أشارت بيانات الدراسة إلى أن تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية ارتفعت بأبطأ وتيرة في عام، وذلك بسبب تباطؤ التضخم في الأجور من مستوى قياسي بلغ ذروته في شهر فبراير. وأشارت بعض الشركات إلى أن ارتفاع أسعار الوقود ورسوم الشحن الإضافية قد أدى إلى زيادة تكاليف الشراء وساهم في ارتفاع أسعار البيع.

تراجعت توقعات الإنتاج بشكل حاد في شهر مارس، وكانت الأدنى منذ شهر يونيو 2020، لكنها ظلت متفائلة بشكل عام. وعلى الرغم من أن العديد من الشركات أعربت عن مخاوفها بشأن التأثير الاقتصادي قصير المدى لحرب الشرق الأوسط، إلا أن شركات أخرى تمسكت بآفاق النمو الناتجة عن مبادرات الإنفاق الحكومي وتطوير البنية التحتية وتحسينات الطلب على المدى الطويل.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
خبير اقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: +91-971-101-3030 داخلي: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +91-971-101-3030 داخلي: 2478
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية في مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات PMI® هي إلامارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.